



State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة  
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتوفيق أوضاع ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وميزانيات الجهات الملحقة والمستقلة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

عبد العزيز العيسى  
مقدم الاقتراح

د. عبد العزيز طارق الصقبي

د. د. محمد المطر

د. عبد العزيز العيسى

أ.د. محمد محمد المطر  
عضو مجلس الأمة

د. بدر حامد علي  
مقدم الاقتراح

يحال إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي  
يوزع على الأعضاء

د. عبد العزيز العيسى  
1/1/2011



## اقتراح بقانون

### بتوفيق أوضاع ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وميزانيات الجهات الملحقة والمستقلة

- بعد الاطلاع على الدستور،  
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،  
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

#### المادة (١)

تدرج الميزانيات الواردة في الجدول رقم (١) من هذا القانون تحت قسم خاص في الميزانية العامة للدولة، وتسري عليها وعلى حساباتها الختامية الأحكام الخاصة بميزانية الدولة.

#### المادة (٢)

تعديل الميزانيات الواردة في الجدول رقم (٢) من هذا القانون إلى ميزانية ملحقة، ويسري عليها وعلى حساباتها الختامية الأحكام الخاصة بالميزانيات الملحقة الواردة في المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه.

#### المادة (٣)

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتسوية الأوضاع المالية السابقة للميزانيات الواردة في الجدولين رقمي (١) و(٢) من هذا القانون.

#### المادة (٤)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.



State of Kuwait

دولة الكويت

### المادة (٥)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به ابتداء من ميزانية السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

أمير دولة الكويت  
نواف الأحمد الصباح



الجدول رقم (١)

ميزانية الجهاز المركزي للمناقصات العامة	-١
ميزانية الأمانة العامة للجامعات الخاصة	-٢
ميزانية وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة	-٣
ميزانية الإدارة العامة للتحقيقات	-٤
ميزانية المجلس الأعلى للمحافظات	-٥
ميزانية الهيئة العامة للمعلومات المدنية	-٦
ميزانية قوة الإطفاء العام	-٧
ميزانية الديوان الوطني لحقوق الإنسان	-٨
ميزانية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية	-٩
ميزانية الهيئة العامة للرياضة	-١٠
ميزانية الهيئة العامة للبيئة	-١١
ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة	-١٢
ميزانية الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها	-١٣
ميزانية الهيئة العامة لمكافحة الفساد	-١٤
ميزانية هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	-١٥
ميزانية جهاز المسؤولية الطبية	-١٦
ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة	-١٧
ميزانية هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	-١٨
ميزانية الهيئة العامة للغذاء والتغذية	-١٩
ميزانية الهيئة العامة للشباب	-٢٠
ميزانية الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات	-٢١



State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

ميزانية وحدة تنظيم التأمين	-٢٢
ميزانية وكالة الأنباء الكويتية	-٢٣
ميزانية الهيئة العامة للصناعة	-٢٤
ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري	-٢٥

### الجدول (٢)

ميزانية هيئة أسواق المال	-١
ميزانية بيت الزكاة	-٢
ميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية	-٣



## المذكرة الإيضاحية

### للاقتراح بقانون

### بتوفيق أوضاع ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية

### وميزانيات الجهات الملحقة والمستقلة

صدر المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، من أجل وضع أسس وقواعد شاملة لميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وميزانيات الجهات الملحقة وميزانيات الجهات المستقلة، فتضمن في الباب الأول أحكاماً عامة مؤكدة على مبادئ المالية العامة التي ذكرها الدستور مثل مبدأ شمول الميزانية ووحدتها ومبدأ سنوية الميزانية، بينما تضمن الباب الثاني الأحكام التنظيمية لميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، وتضمن الباب الثالث الأحكام الخاصة بالميزانيات الملحقة والمستقلة، ثم ختم القانون بالباب الرابع الذي تضمن أحكاماً ختامية لتنفيذ القانون.

وغني عن البيان أن المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه قد فرق بوضوح بين شكل وأحكام ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، والميزانية الملحقة، والميزانية المستقلة، فعرف ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية على أنها تمثل مصروفات السلطة التنظيمية العليا، وتؤول كافة إيراداتها إلى وزارة المالية، وعرف الميزانية الملحقة على أنها ميزانية الجهات التي تمارس نشاطاً مميزاً يوجب أن تتمتع بقدر من حرية التصرف الإدارية، فطبيعة النشاط والتنظيم الإداري تؤدي إلى إفراد ميزانية خاصة لهذه الجهات تلحق بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، والسماح لها بتكوين المخصصات والاحتياطات والاقتراض من الحكومة إذا دعت إلى ذلك ضرورات المصلحة العامة، وعرف الميزانية المستقلة بأنها الجهات التي



تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ولها ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للوزارات والإدارات الحكومية، وتباشر هذه الجهات نشاطاً اقتصادياً تغلب عليه الاعتبارات التجارية. إلا أنه خلال العقود التالية لصدور المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه خرجت العديد من القوانين التي استحدثت هيئات ومؤسسات جديدة في الدولة، وتضمنت هذه القوانين تنظيمات خاصة لميزانية هذه الجهات، والناظر في هذه التنظيمات يجد عدم مراعاتها لنصوص وأحكام المرسوم بالقانون المشار إليه، فصنفت ميزانيات هيئات على أنها ميزانية ملحقة وهي لا تتمتع بخصائص الجهات الملحقة، وصنفت ميزانيات هيئات على أنها ميزانية مستقلة وهي لا تتمتع بخصائص الجهات المستقلة، وتم السماح لهيئات بتكوين احتياطاتها الخاصة، وتلقي تمويلها من الاحتياطي العام دون أن يكون لوزارة المالية أي دور يذكر، وغيرها من المخالفات الصريحة لقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

وبناء على ذلك، جاء الاقتراح بقانون المرفق لتوفيق أوضاع ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وميزانيات الجهات الملحقة والمستقلة مع صحيح المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه وأهدافه وتوجهاته العامة، فجاءت المادة (١) لتحديد الميزانيات التي تدرج تحت قسم خاص في الميزانية العامة للدولة، وهي الميزانيات الواردة في الجدول رقم (١) من هذا القانون وعددها ٢٥ ميزانية، من ضمنها ميزانيات كانت تدرج ضمن برامج ميزانية وزارة الدولة، كميزانية الجهاز المركزي للمناقصات العامة، وميزانية الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة، ومن ضمن الميزانيات الواردة في الجدول رقم (١) ميزانيات ملحقة كميزانية جهاز المسؤولية الطبية، وميزانية قوة الإطفاء العام، وأيضاً من ضمن الميزانيات الواردة في الجدول ميزانيات مستقلة كميزانية الهيئة العامة للاتصالات وتقنية



State of Kuwait

دولة الكويت

المعلومات، وميزانية وكالة الأنباء الكويتية، وختمت المادة بالنص على سريان الأحكام الخاصة بميزانية الدولة على الميزانيات الواردة في الجدول رقم (١) وحساباتها الختامية. ثم جاءت المادة (٢) لتحديد الميزانيات التي تعدل إلى ميزانية ملحقة، وهي ثلاث ميزانيات، ميزانية هيئة أسواق المال، وميزانية بيت الزكاة، وميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية، فالثلاث ميزانيات المذكورة هي ميزانيات مستقلة إلا أن نشاطها لا يتفق مع الأحكام الخاصة بالميزانيات المستقلة، لذا رُئي تعديلها إلى ميزانية ملحقة.

ونظراً لاختلاف الميزانيات الجديدة عن الميزانيات القديمة كنمط الميزانية وتوزيع الأبواب والبنود، وآلية التصرف في الأرباح والإيرادات، فوّضت المادة (٣) من هذا الاقتراح بقانون وزير المالية بصفته الوزير المسؤول وفقاً للمرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه، بإصدار القرارات اللازمة لتسوية الأوضاع المالية السابقة للميزانيات الواردة في الجدولين رقمي (١) و(٢) من هذا الاقتراح بقانون، وحددت المادة (٥) السنة المالية التي يبدأ عندها العمل بالميزانيات الجديدة.